The Impact of Globalization on International Organizations and their Credibility

Mohammed Kh. A. Albqour[(1)*]

(1) Department of Comparative Law, Sheikh Noah Al-Qudah College of Sharia and Law, International Islamic University of Sciences, Amman - Jordan.

* *Corresponding Auther:* Jarwan001@yahoo.com

Received: 17/2/2019 Accepted: 24/11/2019

Abstract

This study seeks to know the impact of globalization on the credibility of international organizations. This study reached a number of results, the most important of which is: The credibility of international organizations is affected by many factors a headed by the great effects that globalization left on international organizations. The study is divided into two main topics. The first one deals with the legal framework between the concept of globalization and the activity of organizations. The second topic tackled the importance of achieving balance between both the concept of globalization and the activity of international organizations. The study reached a set of recommendations, the most prominent of which is the necessity to enhance the credibility of international organizations for its great importance in strengthening international peace and security and preserving the world from being drawn into new global wars.

Key words: Credibility, International Organizations, International Law, The concept of Globalization, The activity of International Organizations.

مدى تأثير العولمة على المنظّمات الدّولية ومصداقيّتها

محمد خلف عبد الفتاح البقور[(1)]

(1) قسم القانون المقارن، كلية الشيخ نوح القضاة للشريعة والقانون، جامعة العلوم الإسلامية العالمية، عمان – الأردن.

ملخص

تسعى هذه الدّراسة معرفة مدى تأثير العولمة على مصداقيّة المنظّمات الدّولية، وخلصت إلى مجموعة من النّتائج، أهمّها: تأثّر مصداقيّة المنظّمات الدّولية بعوامل عديدة في مقدّمتها: الآثار الكبيرة التي

تركتها العولمة على المنظّمات الدّوليّة. تنقسم الدراسة إلى مبحثين رئيسين، تناول المبحث الأوّل: الإطار القانوني بين مفهوم العولمة ونشاط المنظّمات. وناقش المبحث الثّاني: أهميّة العمل على تحقيق التّوازن بين كلّ من مفهوم العولمة ونشاط المنظّمات الدّولية، وخلصت الدّراسة إلى مجموعة من التّوصيات، أبرزها: ضرورة تعزيز مصداقيّة المنظّمات الدّولية؛ لأهميّة ذلك البالغة في تعزيز الأمن والسّلم الدّوليين، والحفاظ على العالم من الانجرار إلى حروب عالميّة جديدة.

الكلمات المفتاحيّة: مصداقيّة، المنظّمات الدّولية، القانون الدّولي، مفهوم العولمة، نشاط المنظّمات الدّوليّة.

المقدمة.

تركت العولمة آثارًا كبيرة على المجتمع الدّولي وأشخاصه، وخاصّة المنظّمات الدّوليّة، فقد أسهم عصر العولمة في زيادة دور المنظّمات الدّولية بصورة كبيرة، فنلحظ أنّ هذه المنظّمات لم تُقتصر عملها على التّعاون الدّولي في السّياسة فحسب، وإنّما غطّت جميع أشكال التّعاون الدّولي في المجالات: الاقتصاديّة والاجتماعيّة والثّقافيّة، ورغم الاتّساع الكبير في التّنظيم الدّولي إلا أنّتلك المنظّمات لا تزال موضع تساؤل وشكّ من أفراد المجتمع الدّولي، خاصّة شعوب الدّول النّاميّة وحكوماتها.

إنّ دراسة تأثير العولمة في نشاط المنظّمات الدّولية أمر في غاية التّعقيد؛ بسبب التّداخل في الأعمال والغايات والأهداف، وتنوّع اختصاصات المنظّمات الدّولية واختلاف مجالات عملها، وارتباطها بالمجال السّياسي والاجتماعيّ والاقتصاديّ والإنسانيّ، وربط هذا كلّه بالمصداقيّة، وهو ما يسهّل عمل المنظّمات المتخصّصة التي تعمل في إطار أحكام القانون الدّولي العام، وخاصّة في مجال حفظ السّلم والأمن الدّوليين، ومنع وقوع نزاعات تشكّل خطرًا على المجتمع الدّولي، فوجود المصداقيّة لدى المنظّمات الدّوليّة يدفع أشخاص القانون الدّولي إلى التّمسّك بتطبيق أحكام القانون الدّولي.

إنّ توافر المصداقيّة يحتّم على الدّول الأعضاء كافّتها الالتزام التّام، وتسهيل الحصول على الدّعم للمنظّمات الدّوليّة المتخصّصة، وتطبيق القرارات الدّولية بشكل فاعل، وهو ما يسعى المجتمع الدّولي إلى تحقيقه من وجود المنظّمات الدّوليّة التي تعمل بالجوانب كافة، وخاصّة الجانب الإنساني، وتوثيق الصّلات بين أشخاص القانون الدّولي؛ بعيدًا عن فرض الهيمنة والسّيطرة على القرار الدّولي.

أهمّية الدّراسة:

تكمن أهمّية الدّراسة في تناول مشكلة معاصرة متأصّلة ومتعلّقة بتطبيق القانون الدّولي، وهو البحث في تأثيرات العولمة في مصداقيّة المنظّمات الدّوليّة ونشاطها، وبيان الآثار المترتّبة على ذلك،

وخاصّة ما يتعلّق باحترام قواعد القانون الدّولي وأحكامه.

وتسعى الدّراسة إلى بيان حدود تأثير العولمة في نشاط المنظّمات الدّولية؛ للحدّ من الوقوع في إشكاليّة رفض تطبيق القانون الدّولي، وخاصّة مع انتشار الإعلام والأفكار الغربيّة وتأثيراتها في موضوعيّة المنظّمات ومصداقيّتها في تكوين القناعات الخاصّة ببعض الدّول.

صعوبات واجهتها الدّراسة:

تتمثل أبرز الصّعوبات التّي واجهتها الدّراسة في:

1. قلّة المصادر العربيّة والأجنبية التي تناولت تأثير العولمة في نشاط المنظّمات الدّوليّة، ومدى مصداقيّتها وتأثير ذلك في نشاطها.
2. عدم وضوح موقف أشخاص القانون الدّولي من تطبيق القرارات الدّوليّة التي تصدر عن المنظّمات، وتداخل موضوع الدّراسة مع العديد من المفاهيم والموضوعات الأخرى.

الدّراسات السّابقة:

أولاً: أشرف غالب أبو صالحة (2012)، تأثير العولمة السّياسيّة على الوطن العربي، رسالة ماجستير، جامعة الشّرق الأوسط، تناولت الدّراسة العولمة ومفهومها ومدى تأثيرها في الجانب السّياسي في الدّول العربيّة، والآثار السّلبيّة والإيجابيّة لظاهرة العولمة في الوطن العربي.

ثانياً: علي عواد الشرعة (2007)، دراسة في أثر الأبعاد السياسية والثقافية للعولمة على الدولة القومية، مجلة المنارة، المجلد 13، العدد 7، تناولت هذه الدّراسة مفهوم العولمة، والقضايا التي تقوم بمعالجتها، وأبرزها: قضايا حقوق الإنسان، وقضايا الدّيمقراطية، وقضايا الأقليّات والاضطهاد الدّيني وعلاقة العولمة بسيادة الدّولة وقوّتها، مع بيان الآثار التي تركتها العولمة على الأمن والسّلم العالميين والأبعاد الثّقافيّة والقوميّة والاجتماعية للعولمة.

وتتميز الدّراسة الحالية بتناولها المنظّمات الدّولية في ظلّ العولمة؛ بوصفها من أهم إفرازات النّظام العالمي الجديد، وتسعى الدّراسة إلى بيان مدى مصداقيّة المنظّمات في عملها في ظلّ العولمة، وأثر تلك المصداقيّة بتدخّلات الدّول الكبرى، ومدى تأثير تلك التّدخّلات في أعمال المنظّمات الدّوليّة، ومدى مصداقيّتها لدى الدّول الأعضاء وغير الأعضاء بشكل عام.

مشكلة الدّراسة:

تكمن الإشكاليّة في بيان كيفيّة اقتناع الشّعوب والحكومات بمصداقيّة أشخاص القانون الدّولي، في ظلّ تأثير العولمة في جانبها السّلبي والضّوابط التي يجب على المنظّمات الدّولية تحقيقها حتّى تُقنع النّاس بأنّ القانون الدّولي العام وأدواته هي محل ترحيب واهتمام، يترتّب على ذلك تسهيل عملها وأداء نشاطها بكل سهولة وسلاسة، وتكمن إشكالية الدّراسة أيضًا، في التّلازم الحاصل بين تكوين المصداقيّة وتطبيق القرارات الدّوليّة دون وقوع ازدواجيّة أو حيلولة تأثير نتائج العولمة السّلبية دون تطبيق أحكام القانون الدّولي في كافّة فروعه.

منهجية الدّراسة:

تتبع هذه الدّراسة المنهج الوصفي، بتتبّع إنجازات هيئة الأمم المتّحدة وباقي المنظّمات الدّوليّة بخصوص تطبيق القرارات الدّوليّة، على الدّول المختلفة، ومدى حياديّتها ومصداقيّتها.

تقسيم الدّراسة:

قسّم الباحث دراسته إلى مقدّمة ومبحثين لكلّ مبحث ثلاثة مطالب.

المبحث الأول
الإطار القانونيّ بين مفهوم العولمة ونشاط المنظّمات الدّوليّة

تُعَدُّ المنظّماتُ الدّولية من أهم العوامل التي ساعدت على تأصّل العولمة وتحوّلها إلى ظاهرة تستحقّ البحث، فقد أدّى ترابط القوى الاقتصاديّة والاجتماعيّة إلى تحرير الأسواق العالميّة، وظهور تكتّلات تقودها منظّمات دوليّة، وكذلك التّطور التّقني والتّكنولوجي، والزّيادة في حجم التّبادل الاقتصاديّ بين الدّول، ونتيجة للعولمة، كان لا بدّ من التّركيز على نشاط المنظّمات الدّولية التي أدّت دورًا كبيرًا في إرساء النّظام العالمي الجديد، فالمنظّمات الدّولية من أهم أطراف النّظام العالمي بما تقوم به من أدوار مختلفة على شتّى الصّعد، وليتمكّن الباحث من بيان مدى تلازم مفهوم العولمة مع نشاط المنظّمات الدّوليّة، قسّم هذا المبحث إلى ثلاثة مطالب رئيسية، هي:

- **المطلب الأوّل:** مفهوم العولمة في ظلّ الاتّجاهات الحديثة.
- **المطلب الثّاني:** أهميّة وجود مصداقيّة فعليّة للمنظّمات الدّوليّة.

- **المطلب الثّالث:** السّمات المتّفق عليها بين العولمة ونشاط المنظّمات الدّوليّة.

المطلب الأوّل: مفهوم العولمة في ظلّ الاتّجاهات الحديثة.

العولمـة لغـة: مصـدر للفعل عولَمَ، وهـي تعبيـر يـدلّ علـى العالميّـة فـي اللّغـة[1]، ولا يوجـد اصـطلاحًا تعريف جامع مانع للعولمة، سواء في الجوانب الفكريّة أو الثّقافيّة أو الاقتصاديّة أو السّياسيّة، وهو من المصطلحات الغامضة التي لا يوجد لها دلالة واضحة أو ثابتة، وإنّما هو مصطلح شمولي يمكن أن يستخدم لوصف الحركة الشّموليّة التي مسّت الكون بأسره، وأصبح لهذه الظّاهرة قواعد جديدة يجب التّعامل معها، وفي الأحوال جميعها، فإنّ للعولمة أربعة جوانب يمكن النّظر إلى مفهومها من خلالها، هي: الجوانب الاقتصاديّة، وجانب الهيمنة الأمريكية، والثّورة التّكنولوجيّة، وكذلك الحقبة التّاريخيّة[2].

ويرى بعض الباحثين أنّ للعولمة من النّاحية الظّاهريّة ثلاثة اتّجاهات، بعضهم يعدّ العولمة ظاهرة قديمة وليست ظاهرة مستجدة، أيّ أنّها موجودة منذ آلاف السّنين، إلا أن وسائلها تختلف من زمن لآخر، وقد تأثّرت العولمة بتطور وسائل الاتصالات وتبادل الثّقافات، ويرى آخرون أنّ العولمة ظاهرة لا نظير لها في التّاريخ ولا حتّى في العصور الوسطى؛ فالعالم قد تحّول إلى قرية صغيرة وهذه الظّاهرة جديدة ولا يوجد لها مثيل في الماضي، أمّا الاتّجاه الثّالث، فيرى أنّ العولمة جاءت نتيجة للتّقدم الكبير في تقنيات الاتّصالات، وهذا التّقدم هيّأ الأجواء المناسبة لينبثق نظام عالمي جديد قائم على السّرعة والسّهولة في تناقل وتبادل المعلومات، والسّهولة في نقل السّلع والبضائع ورؤوس الأموال. ومع وجود هذه الاتّجاهات غير أنّ هنالك جانبًا باطنيًا للعولمة في نظر آخرين يرون أنّ الهدف الرّئيس للعولمة هو دعم الهيمنة الرّأسماليّة الغربيّة ووسيلتها في فرض الوصفة الليبراليّة على العالم غير الرّأسمالي[3].

وتعرّف العولمة بأنّها: "جعل العالم مجالًا لممارسة النّشاطات المتعدّدة: الاقتصاديّة والسّياسيّة والاجتماعيّة والثّقافية، أي إمكانية ممارسة أيّة نشاطات متّعددة على مستوى العالم من دون أيّة قيود أو حواجز"[4]، ورأى باحثون آخرون أنّ جوهر العولمة يتمثّل في سهولة حركة النّاس، والسّلع، والمعلومات، ورؤوس الأموال من مكان إلى آخر بين الدّول على النّطاق الكوني[5]، ما يعني أنّ العولمة بجوانبها المختلفة، جاءت كنتيجة طبيعيّة للتّطور والنزعة الإنسانية التي تصبو نحو: التّواصل والاندماج واضمحلال الحدود الجغرافيّة والثّقافية في تحديد مفهوم السّياسة والاقتصاد والثّقافة وترتيباتها، وبدأت القيود التقليديّة التي تحدّ بين الدّول والتّواصل بين الشعوب بالانحسار بصورة كبيرة للغاية[6].

ويشير اصطلاح العولمة بجوانبه المختلفة إلى انضغاط الزّمان والمكان، بحيث انعكس هذا الأمر على آليات التّعامل والتّعاون بين الدول المختلفة، وأصبح تأثير الزّمان والمكان أقلّ أهميّة من ذي قبل، لذلك فقد رأى الباحث (ROBERTSON) أنّ "العولمة هي انضغاط الزّمان والمكان على مستوى العالم، وتكثيف الوعي بالعالم مترابط"[7]، فالعولمة في نظر الباحث، نتيجة تظهر على الدّول من الدّاخل نتيجة الرّأسماليّة العالميّة وهي مرحلة ديناميّة أثّرت في التّحوّل التّدريجي وهيمنة القيم المادّية على القيم المعرفيّة والعولمة، وتمثّل الشّركات متعدّدة الجنسيّات وتوابعها، المحرك الرّئيس للعولمة، وتستهدف التّأثير في القيم الكونيّة، وتحقيق أعلى الأرباح الممكنة، وانعكس هذا الأمر على الجانب السّياسي والتّنظيم الدّولي بصورة عامّة.

المطلب الثّاني: أهمية وجود مصداقيّة فعليّة للمنظّمات الدّوليّة.

تمثّل المنظّمات الدّوليّة اللاعب الأوّل على الصّعيد الدّولي، وهي من الآثار المباشرة للعولمة، فقد أصبح من الضّروري إنشاء أجسام دولية مستقلّة عن الدّول بحد ذاتها من أجل تنسيق الأعمال الدّوليّة، فقد أصبح من غير الممكن العيش في معزل، ما يعني ضرورة انتقال المواطنين بين الدّول، وكذلك انتقال البضائع ورؤوس الأموال، وهو يزيد أهميّة المنظّمات الدّولية بمجالاتها المتعدّدة كافّة على الصّعيدين الدّاخلي والخارجي.

وتسعى الدّول والشّعوب إلى الحصول على الخدمات والمعلومات من تلك المنظّمات بصورة مكرورة ومستمرّة، والمصداقيّة تُعَدُّ مكونًا رئيسًا لإنجاح عمليّة التّواصل بين المنظّمات الدّولية والدّول والأفراد على اختلافهم، وتُعَدُّ المصداقيّة من أهم المعايير التي تجعل من المنظّمة الدّوليّة أكثر إقناعًا للدّول والأفراد، فإن سرى في المجتمع الدّولي أن المنظّمة الدّولية تفتقد للموضوعية، فإنّها بهذه الحالة تكون بلا مصداقيّة[8]، ويقصد بالمصداقيّة هنا: ميل الدّول الأعضاء في المنظّمة الدّولية لقبول ما يتم تقديمه من معلومات، أو ما تقوم به المنظّمات من أعمال لأسباب ذاتيّة تعود للدّول ذاتها دون إكراه أو دون دافع خارجي لهذا القبول[9].

إنّ المواثيق الدّولية تشكّل الأساس القانوني للمنظّمات، ويحتوي الميثاق الخاصّ بأيّ منظّمة على الأهداف والمبادئ التي تقوم بتحديدها والأجهزة الرّئيسة والفرعيّة ونظام التّصويت في المنظّمة، والأنشطة الدّاخليّة والخارجيّة للمنظّمة؛ فالميثاق يمثّل اتّفاقية يتم إبرامها بين الدّول الأعضاء، ويشكّل الميثاق تعبيرًا من تلك الدّول وإظهارًا لرغبتها في تحديد العلاقات بين الدّول المنضوية تحت اختصاصاتها[10].

ويقوم دور المنظّمات الدّوليّة والوكالات المتخصّصة في الأمم المتّحدة على علاقة وثيقة مبنيّة على أساس التّنسيق والتّعاون المشترك بين المنظّمات المختلفة في ظلّ عصر العولمة، ويؤثّر التّعاون بين المنظّمات وبين الدّول في مصداقيّة المنظّمة وطريقة عملها، فالمنظّمات الدّولية تحتاج إلى الدّعم المادي وكذلك إلى التّسهيلات من الدّول، وعلى ذلك، فإنّ القدرة الماليّة والنّفوذ للدّول يؤثّر في مصداقيّة المنظّمات بانحيازها لداعميها أو للأشخاص الدّوليين الفاعلين المؤثّرين فيها[11].

وتؤثّر مصداقيّة المنظّمات الدّولية في النّظام العالمي وفي العلاقات بين الدّول والمجتمعات، وقد تكون العامل الرّئيس للتّغيير في تلك الدّول، وانعدام المصداقيّة لتلك المنظّمات قد يكون مفتاحًا للتّدخّل في الشّؤون الدّاخلية للدّول الأخرى بحجّة العولمة وما لدى تلك المنظّمات الدّولية من صلاحيّات بموجب الاتّفاقات والتّفاهمات الدّوليّة، فقد أثّرت بعض المنظّمات العالميّة في كثير من الدّول وغيّرت توجّهاتها وأنظمتها السّياسية، حتّى أنّ بعض تلك المنظّمات قد أصبحت خادمًا عند القطب الرّأسمالي المسيطر على العالم[12].

فقد يكون للمنظّمات الدّوليّة دور كبير في تعميم العولمة وتجسيدها، حتّى إنّها أصبحت تستخدم من أجل تقويض مظاهر الوعي والانتماء والقوميّة عند بعض الشّعوب، وقد تؤدّي تلك المنظّمات إلى اضطهاد بعض الأفكار لبعض الشّعوب، خصوصًا تلك التي تستهدف تغيير المجتمع أو الأمّة، كالأفكار الوحدويّة في الوطن العربيّ، ويؤدّي ذلك إلى إنشاء قوة دافعة داخليّة وخارجيّة من أجل الحدّ من أيّة تغييرات قد تحدث داخل المجتمعات[13].

وتؤثّر المنظّمات العالمية في ظلّ عصر العولمة في الدّول؛ إذ إنّها تفقدها قوّتها ونفوذها، وقد ساعد على ذلك تطوُّر قوانين السّوق وحريّة رأس المال، وكذلك ظهور الشّركات عابرة القارات، وقد أدّى ذلك إلى ارتفاع قيمة الدّور الذي تقوم به المنظّمة العالميّة؛ مقارنة بالدّولة فإنّ أيّ انحراف يصدر عن تلك المنظّمات يؤثّر تأثيرًا كبيرًا على دول العالم، خصوصًا في جانب مصداقيّة تلك المنظّمات[14].

فالمنظّمات الدّوليّة يجب أن تقوم بمهامّها في مساعدة الدّول الأعضاء فيها؛ بوضع الأهداف المشتركة وآليّات التنفيذ، ويجب أن تكون الأصوات فيها متنوّعة؛ بحيث لا تكون المنظّمة انعكاسًا لدولة معيّنة أو لفئة من الدّول، بل يجب أن تمثّل الدّول الأعضاء جميعها، ويجب أن تكون هنالك آليّة لمُسائلة المنظّمة عن أعمالها ومراجعتها، فقد يؤدّي عدم مسائلة المنظّمة إلى انعدام مصداقيّة المنظّمة لدى أعضائها[15]، ولتحافظ المنظّمات الدّولية – في ظلّ عصر العولمة– على مصداقيّتها، يجب وضع بعض

المعايير من أجل دعم التّنسيق والتّوافق وقواعد العدالة والإنصاف وعدم الانحياز لأي عضو من أعضاء المنظّمة، ويجب أن تعمل المنظّمات الدّولية على نشر معايير العدالة والإنصاف بين أعضائها[16].

وفي النّهاية لا بدّ من القول: إنَّ المنظّمات الدّوليّة قد تكون أداةً في يد بعض الدّول للتّدخّل في شؤون غيرها والإملاء عليها والسّيطرة على توجّهاتها وقراراتها السّياسيّة؛ إذ إنَّ معظم المنظّمات الدّولية تسعى للإجبار على السّير في فلك دول أخرى، ويُعَدُّ هذا الأمر أحد أخطر آثار العولمة وظهور المنظّمات العالميّة، فقد أصبح مبدأ العولمة وما يخدمه من منظّمات دوليّة يعطي الدّول الكبرى الحقّ في التّدخل في شؤون الدّول الصّغرى أو النّامية، وقد ظهر هذا الأمر بصورة جليةً في التّوجهات الأمريكيّة؛ لبناء نظام عالمي جديد[17]، بدليل التّدخل الأمريكيّ في العراق وأفغانستان، فقد تمّ هذا التّدخّل بغطاء من مجلس الأمن والأمم المتّحدة وهدف هذا التّدخل الظّاهريّ هو القضاء على الإرهاب، ولكنّه من النّاحية العمليّة كان يهدف إلى تغيير جذري واجتماعي لتلك الدّول، والذي تبيّن لاحقًا بأنّ هذا التّدخل يخلو من أسبابه، وأصبحت تلك المنظّمات الدّوليّة أداة في يد الولايات المتّحدة من أجل التّدخّل في كلتا الدّولتين.

المطلب الثّالث: السّمات المتّفق عليها بين العولمة ونشاط المنظّمات الدّوليّة.

ظهرت المنظّمات الدّوليّة نتيجة التّطوّرات الكبيرة التي ظهرت في الآونة الأخيرة، وأدّت إلى تحوّل العالم إلى قرية صغيرة؛ إذ تقاربت الشّعوب بشكل كبير؛ فقد أصبح الاستقلال أمرًا محدودًا، وقد أثّر في ذلك ظهور شبكة الإنترنت، وحدوث نوع من التّقارب النّفسي بين المجتمعات المدنيّة، وأصبح الدّعم المادّي والسّياسي، وتفعيل آليّات التّواصل والتّفاعل خارج حدود الوطنيّات أمر لا بدّ منه[18].

وبقدر ما كانت المنظّمات الدّولية هبة العصر من أجل التّنمية الدّاخلية في بعض الدّول، إلا أنّها مدينة باستمرارها للقوى الكبرى وما تقدّمه من دعم لتلك المنظّمات، ولم تستطع حتّى هذه اللّحظة أيّ من المنظّمات الدّوليّة أن تستقل بصورة كبيرة عن تلك القوى الكبرى، وبالرغم من انعدام الاستقلال لدى المنظّمات والدّول المختلفة، فلا يمكن الفصل بين المنظّمات الدّولية والنّظام العالمي الجديد والعولمة الفكريّة، فالنّظام العالمي أخذ بالبحث عن عولمة تساوي بين الدّول جميعها، ولا يمكن أن تتأثّر بالدّول الكبرى، وخاصّة إن كانت دولًا مانحة؛ لأنّ في ذلك انحيازًا عن مسارها الذي أنشئت لأجله[19].

وبالرّغم من تجلّي الانقسام حول دور المنظّمات الدّولية في ظلّ عصر العولمة ومدى مصداقيّتها، إلّا أنّ ظهور المنظّمات الدّولية والعولمة أدّى إلى ظهور بعض نقاط التّوافق بين النّشاط

الذي تقوم به المنظّمات الدّولية التي أصبحت ملحّة في عصر العولمة، ومن أهم تلك التّجليّات السّياسية أو القضايا المهمّة: الديمقراطية، وحقوق الإنسان، وسيادة الدّولة في ظلّ المنظّمات وعصر العولمة وما رافقه من تجليّات لا يمكن تجاهلها، وفيما يلي بيان هذه النّقاط:

أولاً: حقوق الإنسان:

إنّ من أبرز نتائج انهيار الاتّحاد السّوفيتي وانتهاء حرب الخليج الثّانية، ظهور نظام عالمي جديد بقيادة الدّول الرّأسماليّة والولايات المتّحدة الأمريكيّة، وقد سعت الولايات المتّحدة إلى التعريف بالمنظّمات العالميّة، وتعميم مفهوم الإنسان الأمريكي وثقافته على الدّول الأخرى جميعها، ولم تكتفِ الولايات المتّحدة الأمريكيّة بتعميم مفهوم الإنسان الأمريكي، لكنّها عملت على نشر مفاهيم مبادئ حقوق الإنسان وفق النّظرة الرّأسماليّة الأمريكيّة أيضًا[20].

وقد استغلّت تلك الدّول الرّأسمالية تلك المبادئ، لتحقيق مصالحها وكوسيلة ضغط في مواجهة الدّول الأخرى، ولتحقيق نوع من الرّدع الخارجي في مواجهة تلك الدّول، ونشر أفكارها الأيديولوجيّة والاقتصاديّة، وقد يؤدّي مثل هذا الاستغلال لعمل المنظمات الدّولية وتعميم مبادئ وأفكار حقوق الإنسان، إلى ازدواجيّة في المعايير، وقد أصبحت كبرى المنظّمات الدّولية كمجلس الأمن الدّولي أداة تستخدم من بعض القوى في فرض أجنداتها وأفكارها على الشّعوب بحجّة الحفاظ على حقوق الإنسان[21].

ومن الأمثلة على ذلك: تدخلات القوى الكبرى في شؤون بعض الدّول العربية بحجّة حقوق الإنسان وتغاضيها عن تلك الحقوق في حال تمّ انتهاكها من قبل "إسرائيل"؛ إذ إن الفلسطينيين يتعرّضون لانتهاكات متعدّدة لحقوق الإنسان دون أن يتحرّك المجتمع الدّولي، أمّا إذا تعلّق الأمر بأيّ نوع من الانتهاكات في الدّول العربيّة، فإن المجتمع الدّولي وعلى رأسه الدّول الرّأسمالية تتدخّل بصورة سافرة.

ثانيًا: قضايا الدّيمقراطية:

ارتبط مفهوم العولمة والتّحول الاقتصادي للدّول المختلفة بالدّيمقراطية، وقد ظهر في هذا الإطار مجموعة من الآراء الفقهيّة التي تجد من الدّيمقراطية نتيجة طبيعية لعصر العولمة، والعلاقة بين العولمة والديمقراطية هي علاقة متلازمة، فالمنظّمات الدّولية المختلفة وما تمتلكه من نفوذ، تعدّ من أدوات الضّغط على الدّول الوطنية؛ بهدف تمكين النّظم الديمقراطيّة، وقد عَدَّ معظم فقهاء هذا العصر أنّ أفضل طرق الحكم التي توصل إليها البشر هي الدّيمقراطية الليبراليّة[22].

ويرى بعضهم أنّ العلاقة بين الدّيمقراطية والنّظام العالمي بما يشتمل عليه من منظّمات عالمية هي علاقة غير ممكنة، فلا يوجد أيّ رابط بين الدّيمقراطية وتلك المنظّمات، وتلك المنظّمات في اجتماعها تخدم نظامًا لا علاقةَ له بالدّيمقراطية، بل يتّسم بالشّمولية، والمنظّمات في باطنها تخدم مجموعة من الدّول القوية وترسّخ لهيمنتها وسيطرتها على الدّول الضّعيفة، والتّحولات الدّيمقراطيّة التي تسعى لها المنظّمات في الدّول المختلفة هي تحوّلات شكليّة لا علاقة لها بالواقع[23].

ثالثاً: قضايا الأقليّات والاضطهاد الدّيني:

إنَّ الشّعوب تتكوّن من مجموعات متجانسة من الأفراد، وقد يتخلّل هذا التّجانس مجموعات صغيرة تنتمي إلى عرقيّات مختلفة، وتسمّى هذه المجموعة الأقليّات كونها أقلّ عددًا ومختلفة عن الأيدلوجيّة أو العرق أو الدّين أو اللّغة الرّئيسة في الدّولة، وقد استغلت المنظّمات العالميّة ومن خلفها الدّول الكبرى مسألة الأقليّات، وقامت الولايات المتّحدة الأمريكيّة بسنّ قانون سمّي "قانون التّحرّر من الاضطهاد الدّيني"، وقد تناول هذا القانون الاضطهاد ضدّ المسيحيين على مستوى العالم، ولاحقًا تمّ تعديله ليشمل الأقليات الدينية جميعها حول العالم[24].

وقد عملت بعض المنظّمات على تطبيق الرّؤية الأمريكيّة؛ بحماية حقوق الأقليّات من النّاحية النّظريّة ولكن من النّاحية العمليّة بقيت فزّاعة الأقليّات بمثابة أداة بيد الدّول الكبرى؛ للتّدخل في الدّول التي لا تتّفق مع الأيدلوجيّة الخاصّة بتلك الدّول، وأصبحت المنظّمات العالميّة من النّاحية الشّكليّة، تدافع عن الحريّات الخاصّة بالأقليّات، لكنّها تعاني من الازدواجيّة في معظم الأحيان، وذلك بما يتوافق مع مصالح الدّول الكبرى وتطلّعاتها، ولعلّ تغاضي تلك الدّول عمّا يحدث من إبادة لأقليّة الرّوهينغا في ميانمار والأراضي الفلسطينيّة أكبر مثال يوضّح هذا الأمر.

وعليه، فإنّ عمل بعض المنظّمات الدّولية في ظاهره يهدف إلى تحقيق العدالة والدّيمقراطية وسيادة الدّول والحفاظ على حقوق الأقليّات، إلا أنّ هذه المنظّمات في عصر العولمة قد أثبتت أنّها لا تزال تخضع لإملاءات الدّول الكبرى، وهي تتلقّى كلّ دعمها من تلك الدّول، ومعظم الموظّفين العاملين في تلك المنظّمات هم من الموالين لتلك الدّول، مما جعل من تلك المنظمات أدواتٍ لتنفيذ أجندات تلك الدّول، ولكن بصورة مبطّنة.

المبحث الثاني
أهمية العمل على تحقيق التوازن بين العولمة ونشاط المنظمات الدولية

زاد نشاط المنظّمات الدّولية بشكل ملحوظ في الآونة الأخيرة؛ إذ لم يكن هناك العديد من المنظّمات الدّولية، ولم يكن لتلك المنظّمات أيّ تأثير يُذكر إلا أنّه مع مرور الوقت أصبح العالم بمثابة قرية صغيرة، فأصبح من الصّعب الاعتماد على العلاقات الثّنائية بين الدّول؛ لتنظيم المجتمع الدّولي، وأصبحت المنظّمات خير وسيلة يمكن أن تستخدم للحفاظ على المجتمع الدّولي في عصر العولمة.

وقد تأثّرت سيادة الدّول بالمنظّمات الدّولية؛ إذ أصبحت تلك المنظّمات تمارس نشاطات قد تمس بسيادة الدّول، ما أوجب أن تتم الموازنة بين العولمة كمفهوم عالمي طارئ، ظهر بحكم الضّرورة؛ نتيجة الاتّساع الملحوظ لقطاعات المواصلات والاتّصالات والتّطور التّكنولوجي الكبير، الذي جعل من ضرورة التّواصل بين الشّعوب المختلفة وبين الثّقافات المختلفة أمرًا لا مناص منه، رغبت الدّولة في ذلك أم لم ترغب.

إنّ العولمة بمنظورها الحديث أدّت بصورة لا مناص منها إلى التّوسع في نشاط المنظّمات الدّولية، وزيادة في دورها الإقليمي الذي أصبح يغطّي على نشاط الدّول، وليتحقّق مفهوم التّوازن بين العولمة ونشاط المنظّمات الدّولية، قسّم الباحث هذا المبحث إلى ثلاثة مطالب رئيسة:

- **المطلب الأوّل:** مدى ارتباط التّطبيق الإيجابي لمبدأ السّلم والأمن الدّوليين بمصداقيّة المنظّمات الدّولية.
- **المطلب الثّاني:** أهميّة التّركيز على إيجابيّات العولمة الدّوليّة.
- **المطلب الثّالث:** مدى إمكانيّة توجيه مفاهيم العولمة؛ لتحقيق مصداقيّة المنظّمات الدّولية.

المطلب الأوّل: مدى ارتباط التّطبيق الإيجابي لمبدأ السّلم والأمن الدّوليين بمصداقيّة المنظّمات الدّولية.

شهد القرن التّاسع عشر ظهور العديد من المكاتب والاتّحادات العالميّة التي هدفت إلى تنسيق الجهود بين الدّول الأعضاء؛ من أجل قضاء الحاجات الدّولية ذات الطّابع الفنّي والتّعاوني، وكانت أعظم تجربة في هذا المضمار إنشاء عصبة الأمم المتّحدة، وكان الهدف الرّئيس من إنشاء هذه العصبة، تنسيق الجهود الدّولية عقب الحرب العالمية الأولى في الحفاظ على الأمن والسّلم الدّوليين، ولكن هذه العصبة قد سقطت عقب الحرب العالميّة الثّانية[25].

وبعد انتهاء الحرب العالميّة الثّانية تمّ إنشاء هيئة الأمم المتّحدة، وقد بثّت هذه المنظّمة لدى الدّول الأعضاء شعورًا بأهمّية الحفاظ على الأمن والسّلم الدّوليين والاستقرار، ورسخَّت لدى الشّعوب كذلك أهميّة هذين المبدئين، وضرورة أن يتمّ إصلاح كلّ آثار الحرب العالميّة الثّانية وعدم الوقوع على الأخطاء ذاتها، التي من شأنها أن تؤدّي إلى نشوء النّزاعات بين الدّول، وأنّ الهدف الرئيسي لنشوء هذه المنظمة هو منع وقوع الحرب[26].

تتكون هيئة الأمم المتّحدة من ستّة أجهزة رئيسة، هي: الجمعيّة العامّة، ومجلس الأمن الدّولي، والمجلس الاقتصادي والاجتماعي، ومجلس الوصاية، ومحكمة العدل الدّولية، والأمانة العامّة، وقد حاولت الأمم المتّحدة أن تكامل بين النّشاط الأمني لهذه المنظّمة؛ من خلال استعمال القوّة في بعض الأحيان؛ لإنهاء النّزاعات أو وأدها، وبين القوّة الاقتصاديّة والاجتماعية، التي تسعى إلى الحفاظ على أمن المجتمع الإنساني؛ بوضع بعض الأسس والمعايير الاقتصاديّة والثّقافيّة التي تؤسّس للأمن والسّلم الدّوليين[27].

ويُعَدُّ مجلسُ الأمن أهم الهيئات المتخصّصة في حفظ الأمن والسّلم الدّوليين في هيئة الأمم المتّحدة، ويتمتّع هذا المجلس بسلطات واسعة في هذا المجال، ويوجد لديه بعض الوظائف الإداريّة والتّنفيذيّة، ويمثّل هذا المجلس المسؤول عن حفظ الأمن والسّلم الدّوليين، ويمارس صلاحيّات وسلطات كبيرة بموجب المادة (24) من ميثاق الأمم المتّحدة، التي فوّضت الأعضاء للقيام بمهمّة الحفاظ على الأمن والسّلم الدّوليين، وقد فصّل الميثاق النّصوص التي تتعلّق بالأمن والسّلم الدّولي في الفصلين السّادس والسّابع منه[28].

وفي الحقيقة، فإن لهيئة الأمم دورًا كبيرًا في حفظ الأمن والسّلم الدّوليين، إلّا أنّ التّنظيم الهيكلي لهذه المنظّمة والوظائف التي تقوم بها بأجهزتها المختلفة كانت موضع شكّ؛ إذ إنَّ هناك مجموعة من الدّول الكبرى لها عضويّة دائمة في مجلس الأمن، ولها الحقّ في استخدام حقّ النّقد لأي قرار من القرارات الدّوليّة؛ إذ أصبح مجلس الأمن الدّولي أداة من الأدوات التي تستخدمها الدّول الكبرى في فرض أجنداتها على الدّول الأخرى، وأنَّ خارطة الدّول الكبرى مستمرّة في التّغيير مع حفاظ الدّول الكبرى التّقليديّة على المكانة ذاتها مع نهاية الحرب العالميّة الثّانية، دون حدوث تغيير في مركز الأعضاء الدّائمين فيه[29].

إنّ النّظام العالمي الجديد يتعرّض لضغوط متسارعة، أثّرت العولمة فيه بصورة كبيرة وأدّت إلى حدوث تغييرات في هياكل وموازين القوى العالميّة، وقد أدّت إلى التّأثير في المنطلقات والأسس الفكريّة

التي تم بناء المجتمع الدّولي عليها، وهذا يحتّم حدوث تغييرات في الهياكل التّنظيميّة، وآليّات اتّخاذ القرار الدّولي والوسائل المستخدمة؛ لتحقيق الأهداف التي تسعى إليها الدّول المختلفة الممثّلة على الصّعيد الدّولي[30]، ويرى الباحث أنّ العولمة الحديثة جاءت بآثارها على الأصعدة جميعها، وكان للنّظام العالمي تأثير كبير في نشوء المنظّمات والهيئات الدّولية، التي جعلت من أولى أولويّاتها حفظ الأمن والسّلم الدّوليين، وهي غاية في ظاهرها نبيلة وتؤدّي إلى استقرار الأوضاع على الصّعيد الدّولي والحدّ من النّزاعات، إلا أنّ المنظّمات الدّولية أصبحت وسيلة في يد بعض الدّول، ولا يقتصر عمل المنظّمات الدّولية على الآليّات الجبريّة في تنفيذ الإرادة الدّولية في حفظ الأمن والسّلم الدّوليين، ولكن هناك آليّات أخرى نشأت نتيجة العولمة وانتشار المنظّمات والمؤسّسات الدّوليّة.

فالنّزاعات الدّولية أخطر ما يهدّد الأمن والسّلم الدّوليين، ويعود السّبب في النّزاعات الدّولية إلى أسباب سيكولوجيّة ترتبط بإحباط الشّعوب وإخفاقها، وأسباب جيوسياسيّة، وقد تغيّرت تلك الأسباب بعد الحرب العالميّة الثّانية وانتهاء الحرب الباردة، ومن أسباب النّزاعات الدّولية أيضًا، بعض الأسباب الديموغرافيّة التي تتعلق بهجرة السّكان أو تهجيرهم، وبعض الأسباب الاقتصادية والسّياسيّة؛ كالنّزاع على موارد النّفط والثّروات المختلفة[31].

ولعلّ من أبرز طرق حلّ النّزاعات الدّوليّة ودّيًا، اللّجوء إلى التّحكيم، ويكون التّحكيم الدّولي بمعرفة شخص أو هيئة يلجأ إليها أطراف النّزاع، مع التزامهم بتنفيذ القرار الصّادر عن المحكّم أو هيئة التّحكيم، وقد أُنشئت محكمة دائمة للتّحكيم في مؤتمر لاهاي الأوّل، وهي ذات ولاية اختياريّة للدّول الأعضاء[32].

ولا يمكن تجاهل دور الدّبلوماسيّة الوقائيّة التي تقوم بها الدّول والمنظّمات الدّولية في حفظ الأمن والسّلم الدّوليين، لذلك عملت مختلف المنظّمات الدّولية على احتواء أيّ نزاع مسلّح في حال اندلاعه أو الحيلولة دون أسبابه بحيث لا يندلع النّزاع أصلًا، وتهديد الأمن والسّلم الدّوليين، وقد ظهرت أهمّية هذا النّوع من الدّبلوماسيّة عقب الحرب العالميّة الثّانية، وقد تأصّلت لاحقًا عقب نشوء المنظّمات الدّوليّة المعاصرة – لا سيّما– هيئة الأمم المتّحدة[33].

المطلب الثّاني: أهمّية التّركيز على إيجابيّات العولمة الدّوليّة.

مع أنّ العولمة هي إحدى المفاهيم الغربيّة التي من شأنها أن تؤثّر بصورة سلبيّة في المجتمعات،

وخاصّة تلك المجتمعات المغلقة ذات التّاريخ المشترك؛ إذ إنّها تترك آثارًا اجتماعيّة وثقافيّة تؤدّي إلى تفكّك القيم الأخلاقيّة والأنماط السّلوكيّة التي ألفها المجتمع، وتؤدّي كذلك إلى تقلّص الخدمات التي تقدّمها الدّولة لشعبها، وتؤدّي–غالبًا–إلى ضعف المسؤوليّة من الدّولة في إيجاد فرص العمل، وخلق التّوتّرات الاجتماعيّة والأعراف الجديدة الدّخيلة على المجتمعات، إلّا أنّ هذه العيوب لا يمكنها أن تحدّ من فرص استغلال العولمة كإطار فكريّ جديد؛ لإيجاد فرص من أجل استغلالها في تقدم الشّعوب وازدهارها وتعزيز ذلك بالخدمات التي تقدّمها المنظّمات الدّوليّة[34].

بالرّغم من سلبيّات العولمة المذكورة سابقًا وخاصّة على الصّعُد الاجتماعيّة والثّقافية، إلا أن لها بعض التّأثيرات الإيجابيّة التي لا يمكن إنكارها بحال من الأحوال، ويمكن التّركيز عليها والاستفادة منها على الصّعيد الدّولي، وقد أسهمت المنظّمات الدّولية في إظهار تلك الإيجابيّات والاستفادة منها من الدّول النّامية، ولعلّ من أبرزها تأثير العولمة في حقوق الإنسان، ويظهر هذا الأمر في اتّحاد الجهود الإنسانيّة، التي تسعى إلى الحفاظ على كرامة الإنسان وإقرار العديد من الحقوق الفرديّة والجماعيّة لبني البشر. ولقد زاد تركيز المنظّمات الدّوليّة التزامات الدول في مجالات حقوق الإنسان، والحدّ من الانتهاكات التي تقع على الإنسان، وخصوصًا لدى الدّول النّاميّة[35].

ويمكن القول: إنَّ العالم أصبح بفعل العولمة الدّولية بمثابة عالم بلا دولة، فالعولمة هي عالم لا يوجد فيه أيّة حدود أو حواجز، سواء على الصّعيد المكاني أو الزّماني، ويمكن نشر الأفكار والمعتقدات، ما أدّى إلى ذوبان الثّقافات والهُويّات الوطنيّة والمشاعر القوميّة التّقليدية واندماجها، وقد انعكس هذا الأمر على ظهور شعور قومي لدى الشّعوب في داخل الدّول بوجوب التّمسّك بكيانها وقضاياها الدّاخليّة بقوّة؛ من أجل مقاومة هذا الانصهار العالمي للقضايا القوميّة، وأصبحت الشّعوب مُراقبًا لما يحدث في العالم؛ نتيجة تطوّر وسائل الاتّصال والإعلام الحديثة[36].

لقد أسهمت العولمة في زيادة التّكتلات الاقتصاديّة والسّياسية، وتحوّل العالم من التّركيز على الحرب وصناعة السّلاح إلى الاهتمام بالانفتاح الاقتصادي؛ وهذا الأمر أسهم في تفكيك نظام سيطرة الدّولة على النّواحي الاقتصاديّة كافّة، ولم يقتصر الأمر على الاقتصاد، بل شمل الانفتاح السّياسي، وأصبحت الدّول جميعها تتأثّر بما يحدث على السّاحة الدّولية، وأصبحت الدّول النّامية حليفة للأنظمة العالميّة ما أدّى إلى تداخل الشّعوب بعضها ببعض[37].

وأثرت العولمة في الحقوق السّياسية والمدنيّة للإنسان بصورة مذهلة، وخاصّة على الدّول النّامية، وقد أسهمت في زيادة هذا التّأثير ثورة الاتّصالات وتكنولوجيا المعلومات والتّقنيات الحديثة، فقد أسهمت

الاتّصالات في نقل أخبار الانتهاكات التي تحدث لحقوق الإنسان، وأصبحت المنظّمات بمثابة مراقب لتطبيق تلك الحقوق على قدم سواء، فقد أصبح الجميع من مواطنين ومسؤولين على مرأى ومسمع منسكان الكوكب جميعا، وأصبح من الصّعب على أيّة دولة أن تخفي انتهاكات حقوق الإنسان وخاصّة في المجال السّياسي، وأصبحت منظّمات حقوق الإنسان منتشرة بصورة كبيرة في الدّول جميعها[38].

ومن الممكن التّركيز على العولمة والاستفادة منها، فقد أسهمت وسائل الاتّصال الحديثة في أن تلمّ الشّعوب العربيّة بحقوقها وواجباتها بصورة كاملة، وبذلك أصبحت الشّعوب قابلة للتّجديد والإبداع، وزاد الاحتكاك بين الأفراد على اختلافهم، وظهور فرص عمل جديدة، واتّساع أفق المجتمع؛ لإيجاد حلول لمشكلة البطالة، وقد أدّى ذلك إلى انتقال رؤوس الأموال، وخلق مجموعات جديدة من رؤوس الأموال[39].

ويمكن الاستفادة من تلك الإيجابيّات للدّول والشّعوب، من خلال فتح آفاق جديدة لتحقّق أهدافها وتحقّق سيادتها، وفي الوقت ذاته، فتح باب التّعاون مع الدّول الأخرى؛ للحفاظ على الأمن السّياسي والاقتصادي العالمي، وتحقيق وحدة اقتصاديّة وسياسيّة بين الدّول المختلفة، فتلك الإيجابيّات تحقّق الألفة بين الدّول المختلفة وتقلل وسائل الضّغط على الحكومات والهيئات السّياسية والدّبلوماسيّة، وتُعَدُّ تلك الإيجابيّات من أهم نتائج العولمة التي يمكن أن تُظهر الجانب المشرق والإيجابي للعولمة ومدى تأثيرها على مصداقيّة منظّمات المجتمع الدّولي.

المطلب الثّالث: مدى إمكانية توجيه مفاهيم العولمة لتحقيق مصداقيّة المنظّمات الدّوليّة.

إنّ مفاهيم العولمة ومراحل نشوئها أثّرت بصورة كبيرة في أعمال المنظّمات الدّولية، وبالتّالي في مصداقيّتها، فقد ابتدأت العولمة بمرحلة التّعليم؛ إذ شكّلت في السّابق مجالًا واسعًا لتحقيق التّعليم ومراجعة الأوضاع وتقييمها، وتطوّرت إثر ذلك أعمال تلك المنظّمات؛ بزيادة التّبادل التّجاري بين الدّول الذي أصبحت المنظّمات الدّولية مسؤولة عن ضبطه، وقد تأصّلت أعمال المنظّمات الدّولية عند تأصّل مفهوم العولمة، ويُعَدُّ ظهور المنظّمات الكبيرة كمنظّمة الجات (GATT)، ومنظّمة التّجارة الدّوليّة لتسهيل التّبادل المعلوماتي الدّولي، وتناقل المعلومات والبضائع بين الدّول المختلفة.

إنّ تحوّل المنظّمات لأداة في أيدي بعض القوى الكبرى قد أثّر في مصداقيّة المنظّمات الدّوليّة،

وعلى الرّغم من الجهود التي تقوم بها تلك المنظّمات للارتقاء بتقديم خدماتها، وخاصّة في المجالات الخدميّة، إلا أنّها في كثير من الأحيان تقوم بصنع الأنظمة الاستبداديّة ودعمها، أو أنّها تقوم بصنع المعارضات لبعض النّظم الحاكمة؛ حيث يتمّ التّحكم بالجانبين من تلك المنظّمات، ما يشكّل جانبًا من عدم المصداقيّة على الصّعيد العالمي لعمل تلك المنظّمات، ولا يقتصر الجانب السّلبي لعمل المنظّمات على الجانب السّياسي، بالرّغم من كونه الجانب الأبرز والأكثر وضوحًا، لكنّه يمتدّ للصُّعد كافّة ولكن بصور متفاوتة(40).

وجاءت المنظّمات الدّولية نتيجة طبيعية للعولمة في مجالاتها ومفاهيمها المختلفة، فمن المؤكّد أنّ العولمة تؤدّي إلى انعكاسات على الصُّعد: السّياسيّة والاقتصاديّة والثّقافيّة والاجتماعيّة، ويمكن لإيجابيّات العولمة أن تزيد من مصداقيّتها وثقة المجتمع الدّولي فيها، فالتّغيير في عمل المنظّمات الدّولية بحيث تصبح أكثر حياديّة وموضوعيّة في تعاملها مع الدّول المختلفة يعطيها مصداقيّة أكثر(41)، ويمكن توجيه مفاهيم العولمة من أجل تدعيم مصداقيّة المنظّمات الدّوليّة في المجالات الآتية:

أولًا: تأثير العولمة في أفكار المنظّمات الدّوليّة ومبادئها:

للعولمة تأثير كبير في المبادئ والأفكار، فالأفكار التي أظهرها عصر العولمة وما تتبنّاهُ المنظّمات الدّوليّة هي أفكار تحاول المحافظة على هيمنة الغرب على الشّرق والشّمال على الجنوب، فمعظم المنظّمات الدّولية تهدف بأعمالها إلى التّمهيد لتعميم الثّقافة الغربية وجعلها تكتسح حضارات الشّرق، بالرّغم من رسوخ الأفكار الشّرقيّة على مدار التّاريخ؛ فالعولمة من النّاحية الفكريّة هي شريك للنّظام الرّأسمالي، والنّاظرُ في المنظّمات الدّولية بصورة تحليليّة يُفاجأ باختلاف خطاب الحضارات، ويظهر له وجود تداخلٍ كبيرٍ بينها(42).

ويرى الباحث أنّ الأفكار والمبادئ التي أفرزتها العولمة يجب أن يتمّ استغلالها في إحداث نوع من المصداقيّة للمنظّمات الدّوليّة بعملها، فلا يجوز للمنظّمات الدّولية أن تتبنّى الأفكار والمبادئ الأمريكيّة والأوروبيّة فقط، ولكن يجب أن تأخذ بالمبادئ جميعها التي تتبنّاها الأمم والشّعوب بعدالة، وإن تضاربت تلك المبادئ والقيم مع بعضها وجب أن لا يكون المرجع الرّئيس لتلك المنظّمات الأفكار والمبادئ الغربيّة، ما يعني انعدام المصداقيّة لدى تلك المنظّمات يمنع حكومات شعوب الدّول بالاستمرار في تقديم الدّعم لها، وأنّ نظامها القانوني المعلن يتعارض مع سياستها تجاه بعض الدّول، وأنّها قد أتت لخدمة مصالح فئة معيّنة من الدول دون غيرها.

ثانيًا: تأثير المفهوم الاقتصادي للعولمة في المنظّمات الدّوليّة:

للعولمة جانب اقتصادي بالغ الأهميّة؛ إذ إنَّ العولمة أدّت إلى إفراز شركات متعدّدة الجنسيّة، وتجارة إلكترونية، وتجارة دوليّة لم تكن معهودة في السّابق، وقد ظهر الجانب الاقتصادي للعولمة عقب الحرب العالميّة الثّانية؛ فتشكّل عدد كبير من الشّركات عابرة القارات، يسيطر على هذه الشركات مجموعة من الدّول، أبرزها: الولايات المتّحدة الأمريكيّة، واليابان، وفرنسا، وألمانيا، وبريطانيا؛ إذ تسيطر هذه الدّول على (75%) من تلك الشّركات، ونسبة (50%) من التّجارة الدّولية بصورة عامّة، وهذا الأمرُ ينعكس على عمل المنظّمات الدّوليّة ومصداقيّتها[43].

ولا يخفى على أحد دور العقوبات الاقتصاديّة التي تقوم بفرضها الدّول الكبرى بمعرفة المنظّمات الدّوليّة؛ إذ أصبحت أداة العقوبات الاقتصاديّة في يد بعض المنظّمات الدّولية؛ كمنظّمة الطّاقة الذّريّة وما فعلته في العراق سابقًا وإيران حاليًا، حيث أصبحت العولمة والمنظّمات الدّوليّة تتحكّم باقتصاديّات الدّول التي لا تتبنّى الأفكار الغربيّة ذاتها، والأفضل أن تتمتّع تلك المنظّمات بالحيادية، وأن تتعامل مع المجتمع الدّولي بتجرّد، ويجب أن تتعامل مع الدّول بغض النّظر عن مكانتها الدّولية أو علاقاتها وتحالفاتها، وأن تستخدم العقوبات الاقتصاديّة بغض النّظر عن الأيدلوجيّة الدّولية، وعطفًا على المثال السّابق، يمكن القول: إنَّ فرض عقوبات اقتصاديّة على إيران بسبب السلاح النّووي يقتضي فرض العقوبات ذاتها على دول أخرى كإسرائيل، ما يعزّز مصداقيّة المنظّمات الدّوليّة[44].

ويرى الباحث أنّ المفهوم الاقتصادي يعزّز مصداقيّة المنظّمات بمنح التّسهيلات ذاتها للدّول الفقيرة، التي يتمّ منحها للدّول الكبرى وتشجيعها على العمل التّجاري الدّولي، فعمل تلك المنظّمات لا يجوز أن يقتصر على تقديم الخدمات لمجموعة من الدّول، وإنّما يمتدّ للدّول الفقيرة بمنح الإعفاءات الجمركيّة والتّسهيلات في حركة البضائع، وهذا الأمر بالتّأكيد يعزّز مصداقيّة تلك المنظّمات ويرفع من أسهمها أمام الدّول النّامية، فلا يجوز أن يقتصر عمل المنظّمات على ضمان أعمال دول المجموعة الاقتصاديّة الكبرى، ومن جانب آخر يجب أن تتمتّع المنظّمات بالحياديّة عند وضع العقوبات الاقتصاديّة، وأن تكون تلك العقوبات موضع إجماع دول العالم.

ثالثًا: تأثير الإعلام في ظلّ العولمة على المنظّمات الدّوليّة:

شهد عصر العولمة ثورة معلوماتيّة لا يمكن لأحد إنكارها، فقد أصبح العالم قريةً صغيرةً تتناقل فيها الأخبار والمعلومات بسهولة شديدة، وقد انتشر الإعلام بصورة كبيرة، وأصبح الوصول إلى

المعلومة بالغ والسهولة، وظهرت على الصّعيد الدّولي العديد من المؤسّسات الإعلاميّة الكبيرة التي أصبحت تنشر أفكار الدّيمقراطية وتنوير الشّعوب بحقوقها، وأصبحت تُظهر حقّ التّعبير عن الرّأي من المنظور الغربي، فقد تطوّرت وسائل الإعلام من الصّحافة المكتوبة على الورق إلى الرّاديو ثمّ التّلفاز، وبعد ذلك ظهور الشّبكات الاجتماعيّة والإنترنت وغيرها من وسائل التّواصل الإعلامي، وأصبحت المنظّمات الدّوليّة المعنية بالشّأن الإعلامي تقوم بإرساء أسس الحريّة والحقوق في التّعبير عن الرّأي، ولا يخفى على أحد مدى تأثير الإعلام بشتّى أشكاله في عمل المنظّمات الدّوليّة وتأثيره الكبير في عملها ومصداقيّتها بما يتمّ تقديمه من برامج ومعلومات موجّهة[45].

الخاتمة:

تركت العولمة أثرًا بالغًا في نشاط المنظّمات الدّولية، لكنّ تلك الآثار تشعّبت في اتّجاهات سلبيّة وأخرى إيجابيّة، والتّأثيرات التي تركتها العولمة قد جعلت من العالم قريةً صغيرةً، فأصبح للمنظّمات الدّولية دور كبير في الحفاظ على الأمن والسّلم الدّوليين، وكذلك المحافظة على النّشاط التّجاري الدّولي وتنظيمه، وتعدّدت المنظّمات وتركت بصماتها على كلّ ما من شأنه التّأثير في النّظام العالمي، وتوصلت الدّراسة إلى مجموعةٍ من النّتائج والتّوصيات، أبرزها:

النّتائج:

أولًا: يتأثّر عمل المنظّمات الدّولية بمدى مصداقيّة تلك المنظّمات إيجابًا وسلبًا في تعاملها مع الدّول الأعضاء، فإن تمتّع المنظّمة بالحياديّة والمصداقيّة يؤدّي إلى تسهيل عمل تلك المنظّمات ودعمها في نشاطاتها المختلفة.

ثانيًا: انصبّ معظم تركيز من المجتمع الدّولي على المنظّمات الدّوليّة التي تعمل في المجال السّياسي، أو في المجالات المرتبطة بالشّؤون العسكريّة؛ كمنظّمة الطّاقة النّووية، ومجلس الأمن، ومنظّمة العمل الدّوليّة، والمنظّمات الخاصّة بحقوق الإنسان، أمّا المنظّمات الخدماتيّة أو الاجتماعيّة، فإنّها لا تلقى ذات الاهتمام من قبل المجتمع الدّولي.

ثالثًا: أصبحت منظّمات حقوق الإنسان أداةً في يد الدّول الكبرى للتّدخل في شؤون الدّول الأخرى، والسّبب في ذلك أنّ الدّول الكبرى، لديها القدرات الماليّة لدعم تلك المنظّمات، ولها نفوذ سياسي عليها.

رابعًا: تمتّع المنظّمات الدّولية بمصداقية هي أفضل أداة يمكن بها الحفاظ على الأمن والسّلم الدّوليين، ما يؤدّي إلى انصياع الدّول لها طواعية، وبالتّالي توليد الطّمأنينة لدى أفراد المجتمع الدّولي، بأنّها تقوم بما هو لازم بصورة موضوعيّة.

التّوصيات:

أولًا: يوصي الباحث صُنَّاعَ القرار في العالم بتعزيز مصداقيّة المنظّمات الدّوليّة من خلال تمتّعها بالحياديّة والموضوعيّة؛ لأنّ ذلك يؤدّي إلى نتائج بالغة الأهميّة في تعزيز الأمن والسّلم الدّوليين، وحفظ العالم من الحروب.

ثانياً: يوصي الباحث صُنَّاعَ القرار في العالم باستغلال العولمة من أجل تعزيز التّعاون والتّقارب الدّولي بين الدّول المختلفة، ونشر القيم والمثل التي يمكن من خلالها الارتقاء بالعالم، وضمان تطبيق حقوق الإنسان دون تمييز أو محاباة.

ثالثاً: يوصي الباحث بضرورة تعزيز المنظّمات الخدميّة والتّنظيميّة؛ كمنظّمة النّقل والتّجارة العالميّة؛ بما يسهّل على الدّول عمليّات نقل بضائعها وأفرادها من دولة لأخرى دون وجود عوائق، وضرورة عدم استغلالها من الدّول الكبرى واستعمالها كأداة من أدوات الضّغط السّياسي من قبل الدّول الكبرى على الدّول التي لا تتوافق مع سياساتها أو نسقها الفكري.

الهوامش:

(1) معجم المعاني الجامع، موقع الكتروني، تاريخ الزيارة 2021/9/23 الساعة التاسعة، رابط الموقع: www.almaany.com.

(2) السيد ياسين، العالمية والعولمة، نهضة مصر للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، 2001، ص39.

(3) محمد عبد الشفيع عيسى، الدولة والعولمة في كتاب الدولة الوطنية وتحديات العولمة، مكتبة مدبولي، القاهرة، 2004، ص287.

(4) عبد الرشيد عبد الحافظ، الآثار السلبية للعولمة على الوطن العربي وسبل مواجهتها، مكتبة مدبولي، القاهرة، 2005، ص11.

(5) سيد ياسين، في مفهوم العولمة، في كتاب العرب والعولمة، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2000، ص27.

(6) ناجي جواد و حسن علي السبطاوي، العولمة من وجهة نظر عالم ثالث، مجلة قضايا استراتيجية، العدد 7، القاهرة، سبتمبر 2001، ص107.

(7) عويشة بوجمعة، العولمة والترجمة وآثارهما الاقتصادية، رسالة ماجستير، جامعة وهران، الجزائر، 2013، ص6.

(8) Nadine, W & Jacquelyn, B. journal of the American society for information science and technology (P.134).

(9) هاشم بن عوض بن أحمد هماش (2013) سيادة الدولة بين مفهومها التقليدي وظاهرة التدويل، رسالة ماجستير، جامعة الشرق الأوسط، ص72.

(10) مأمون مصطفى (1998)، قانون المنظمات الدولية، دون مكان نشر، ص20.

(11) سميرة سلام (2016)، الأمن الإنساني وتحدياته في ظل الحماية الدولية لحقوق الإنسان، أطروحة دكتوراه، جامعة الحاج لخضر – باتنة– الجزائر، ص150.

(12) أشرف غالب أبو صالحة (2012)، تأثير العولمة السياسية على الوطن العربي، رسالة ماجستير، جامعة الشرق الاوسط، ص118.

(13) ماجد شدود (2002)، العولمة مفهومها، مظاهرها، وسبل التعامل معها، الأوائل للنشر والتوزيع، دمشق، ، ص152.

(14) إدريس لكريني (2008)، سيادة الدولة في ظل العولمة، مدونة إدريس لكريني، مراكش، المغرب، ص8.

(15) غربي محمد (2009)، تحديات العولمة وآثارها على العالم العربي، مجلة اقتصاديات شمال أفريقيا، العدد السادس، الجزائر، ص31.

(16) إدريس لكريني، مرجع سابق، ص9.

(17) السيد ياسين (1999)، العولمة والطريق الثالث، ميرت للنشر والتوزيع، القاهرة، ص66.

(18) فوزي نصر (2006)، العولمة وتحديات العالم العربي، مجلة الحوار المتمدن، العدد 1610، بغداد، ص3.

(19) محسن أحمد الخضيري (2000)، العولمة مقدمة في فكر أو اقتصاد وإدارة عصر اللادولة، مجموعة النيل العربية، القاهرة، ص49–50.

(20) علي عواد الشرعة (2007)، دراسة في أثر الأبعاد السياسية والثقافية للعولمة على الدولة القومية، مجلة المنارة، المجلد 13، العدد 7، ص356.

(21) أمجد جبريل وآخرون (2000)، العولمة والهوية الثقافية، دراسة حالة للوطن العربي، رؤية الشباب العربي للعولمة، معهد البحوث والدراسات العربية، القاهرة، ص226.

(22) فرانسيس فوكوياما (1993)، نهاية التاريخ وخاتم البشر، ترجمة حسين أحمد أمين، مركز الأهرام للترجمة والنشر، ص10.

(23) علي عواد الشرعة، مرجع سابق، ص358.

(24) عبد السلام المسدي (1999)، العولمة والعولمة المضادة، القاهرة، ص147.

(25) مارتينا فيشر (2006)، المجتمع المدني ومعالجات المنازعات، التجاذبات والامكانات والتحديات، مركز البحوث برغهوف لإدارة البناء والنزاعات، النسخة الأولى، ص6.

(26) عبد الغني عبد الحميد محمود (2003)، المنظمات الدولية، دار النهضة العربية، القاهرة، ص6.

(27) رجب عبد المنعم متولي (2005)، الأمم المتحدة بين الإبقاء والإلغاء في ضوء التطورات الراهنة من دون ناشر، ص60.

(28) محمود عبد الحميد سليمان (1998)، عمليات حفظ السلام في نهاية القرن العشرين، السياسة الدولية، السنة الرابعة والثلاثون، العدد 134، ص34.

(29) حسن نافعة، الأمم المتحدة: إلى أين، مركز الحضارة للدراسات السياسية، من دون سنة نشر، ص1.

(30) مبروك غضبان (1994)، التنظيم الدولي والمنظمات الدولية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، ص78.

(31) عدنان السيد حسين (2000)، العرب في دائرة النزاعات الدولية، مطبعة سيكو، بيروت، ص23.

(32) مدلل حفناوي (2012)، الدبلوماسية الوقائية كآلية لحفظ السلم والأمن الدوليين، رسالة ماجستير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، ص16.

(33) سامي إبراهيم الخازندار (2011)، المنع الوقائي للصراعات الأهلية والدولية، إطار نظري، المجلة العربية للعلوم السياسية، العدد 32، ص26.

(34) برهان غليون (2005)، العولمة وأثرها على المجتمعات العربية، ورقة عمل مقدمة لاجتماع خبراء اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، بيروت، ص4.

(35) سهيل الفتلاوي (2009)، العولمة وآثارها في الوطن العربي، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، ص316.

(36) أشرف غالب أبو صالحة، مرجع سابق، ص109.

(37) جلال أمين (2001)، العولمة والتنمية العربية من حملة نابليون إلى جولة الأوروغواي 1798-1998، الطبعة الثانية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ص44.

(38) سهيل الفتلاوي، مرجع سابق، ص326.

(39) جلال أمين، مرجع سابق، ص59.

(40) عويشة بوجمعة، مرجع سابق، ص28.

(41) عبد الغني بسيوني عبد الله (1984)، النظم السياسية، أسس التنظيم السياسي، الدار الجامعية للطباعة والنشر، بيروت، ص199 وما يليها.

(42) ميمونة مناصرية (2012)، هوية المجتمع المحلي في مواجهة العولمة، أطروحة دكتوراه، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، ص49.

(43) عبد الكريم بكار(2002)، العولمة، طبيعتها – وسائلها – تحليلها– التعامل معها، دار الاعلام للنشر والتوزيع، عمان، ص65.

(44) حامد احمد مال (2009)، العولمة في ظل التطور التقني وآثارها في مستقبل الوطن العربي، أطروحة دكتوراه، جامعة سانت كليمنتس، بغداد، ص168.

(45) عبد الكريم بكار، مرجع سابق، ص72.

قائمة المراجع:

- إدريس لكريني (2008)، سيادة الدولة في ظل العولمة، مدونة إدريس لكريني، مراكش، المغرب.
- أشرف غالب أبو صالحة (2012)، تأثير العولمة السياسية على الوطن العربي، رسالة ماجستير، جامعة الشرق الاوسط.
- برهان غليون (2005)، العولمة وأثرها على المجتمعات العربية، ورقة عمل مقدمة لاجتماع خبراء اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي اسيا، بيروت.
- جلال أمين (2001)، العولمة والتنمية العربية من حملة نابليون إلى جولة الأوروغواي 1798-1998، الطبعة الثانية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت.
- حامد أحمد مال (2009)، العولمة في ظل التطور التقني وآثارها في مستقبل الوطن العربي، أطروحة دكتوراه، جامعة سانت كليمنتس، بغداد.
- حسن نافعة، الأمم المتحدة: إلى أين، مركز الحضارة للدراسات السياسية، دون سنة نشر.

- رجب عبد المنعم متولي (2005)، الأمم المتحدة بين الإبقاء والإلغاء في ضوء التطورات الراهنة دون ناشر.
- سامي إبراهيم الخازندار (2011)، المنع الوقائي للصراعات الأهلية والدولية، إطار نظري، المجلة العربية للعلوم السياسية، العدد 32.
- سميرة سلام (2016)، الأمن الإنساني وتحدياته في ظل الحماية الدولية لحقوق الإنسان، أطروحة دكتوراة، جامعة الحاج لخضر – باتنة– الجزائر.
- سهيل الفتلاوي (2009)، العولمة وآثارها في الوطن العربي، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان.
- السيد ياسين(2001)، العالمية والعولمة، نهضة مصر للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة.
- عبد الرشيد عبد الحافظ (2005)، الآثار السلبية للعولمة على الوطن العربي وسبل مواجهتها، مكتبة مدبولي، القاهرة.
- عبد السلام المسدي (1999)، العولمة والعولمة المضادة، القاهرة، دون ناشر.
- عبد الغني بسيوني عبد الله (1984)، النظم السياسية، أسس التنظيم السياسي، الدار الجامعية للطباعة والنشر، بيروت.
- عبد الغني عبد الحميد محمود (2003)، المنظمات الدولية، دار النهضة العربية، القاهرة.
- عبد الكريم بكار (2002)، العولمة، طبيعتها – وسائلها – تحليلها– التعامل معها، دار الاعلام للنشر والتوزيع، عمان.
- عدنان السيد حسين (2000)، العرب في دائرة النزاعات الدولية، مطبعة سيكو، بيروت.
- علي عواد الشرعة (2007)، دراسة في أثر الأبعاد السياسية والثقافية للعولمة على الدولة القومية، مجلة المنارة، المجلد 13، العدد 7.
- عويشة بوجمعة، العولمة والترجمة وآثارهما الاقتصادية، رسالة ماجستير، جامعة وهران، الجزائر، 2013.
- غربي محمد (2009)، تحديات العولمة وآثارها على العالم العربي، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا، العدد السادس، الجزائر.
- فرانسيس فوكوياما (1993)، نهاية التاريخ وخاتم البشر، ترجمة حسين احمد امين، مركز الأهرام للترجمة والنشر.

- فوزي نصر (2006)، العولمة وتحديات العالم العربي، مجلة الحوار المتمدن، العدد 1610، بغداد.
- ماجد شدود (2002)، العولمة مفهومها ومظاهرها وسبل التعامل معها، الأوائل للنشر والتوزيع، دمشق.
- مارتينا فيشر (2006)، المجتمع المدني ومعالجات المنازعات، التجاذبات والامكانيات والتحديات، مركز البحوث برغهوف لإدارة البناء والنزاعات، النسخة الأولى.
- مأمون مصطفى (1998)، قانون المنظمات الدولية، دون مكان نشر.
- مبروك غضبان (1994)، التنظيم الدولي والمنظمات الدولية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر.
- محسن احمد الخضيري (2000)، العولمة مقدمة في فكر أو اقتصاد وإدارة عصر اللادولة، مجموعة النيل العربية، القاهرة.
- محمد عبد الشفيع عيسى، الدولة والعولمة في كتاب الدولة الوطنية وتحديات العولمة، مكتبة مدبولي، القاهرة، 2004.
- محمود عبد الحميد سليمان(1998)، عمليات حفظ السلام في نهاية القرن العشرين، السياسة الدولية، السنة الرابعة والثلاثون، العدد 134.
- مدلل حفناوي (2012)، الدبلوماسية الوقائية كآلية لحفظ السلم والأمن الدوليين، رسالة ماجستير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر.
- ميمونة مناصرية (2012)، هوية المجتمع المحلي في مواجهة العولمة، اطروحة دكتوراه، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر.
- ناجي جواد وحسن علي السبطاوي، العولمة من وجهة نظر عالم ثالث، مجلة قضايا استراتيجية، العدد 7، القاهرة، سبتمبر 2001.
- هاشم بن عوض بن أحمد هماش (2013) سيادة الدولة بين مفهومها التقليدي وظاهرة التدويل، رسالة ماجستير، جامعة الشرق الأوسط.
- Nadine, W & Jacquelyn, B. journal of the American society for information science and technology.